اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية

بقلم
د / لمياء بوقريوة
قسم التاريخ ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة باتنة ـ الجزائر

ملخص

هناك مواضيع وإشكالات عديدة في تاريخ الثورة التحريرية مازالت تحتاج إلى دراسات جادة ومعمقة لطالما أن أرشيفها مازال حكرا على دور الأرشيف الفرنسية.

ولا تزال هناك بعض الجوانب تحتاج إلى البحث والاهتمام من قبل المؤرخين والباحثين ومنها موضوع اللاجئين الجزائريين في كل من المغرب وتونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية،والذي تعتبر الكتابات فيه نادرة أو شبه منعدمة إذا ما استثنينا بعض النتف حوله في بعض الكتب التاريخية التي تهتم بتاريخ الثورة الجزائرية المجيدة.

وقد اعتمدنا في انجاز هذا الموضوع الموسوم بـ"اللاجئين الجزائريين في المغرب إبان الثورة التحريرية الجزائرية" على أهم ما تحصلنا عليه من وثائق أرشيفية خلال زيارتنا إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية الكي دورسي (Quai d'Orsay).

Résumé :

Il y a beaucoup de sujets et problèmes qui traitent l'histoire de la révolution algérienne. Des études doivent encore être sérieuses et approfondies aussi longtemps que l'archive soit encore limité par la France colonial.

Il reste encore certains aspects nécessaires pour la recherche et l'exploration et l'attention des historiens et des chercheurs, notamment sur la question des réfugiés algériens au Maroc et en Tunisie au cours de la révolution algérienne, ce qui est rare écrits par ou presque inexistant si l'on excepte quelques titres dans certains livres historiques traitant de la glorieuse Révolution Algérienne.

Nous avons adopté l'achèvement de ce sujet marqué par les "réfugiés algériens au Maroc au cours de la révolution algérienne " sur le plus important documents d'archives lors de notre visite aux Archives du Ministère Français des Affaires Etrangères : Quai d'Orsay. Le lecteur y trouvera les éléments essentiels dans le plan de recherche qui est fondé.

مقدمة

إن الحدود الجزائرية المغربية لم تكن أبدا حاجزا محكما ضد الحركة السكانية بين البلدين، فبين الشعبين الجزائري والمغربي أربعة عشر قرنا من التاريخ المشترك نسج علاقات متينة لم تكن للحدود المصطنعة عائقا قادرا على توقيفها.

وتركز هذه الدراسة على الهجرة الإجبارية للشعب الجزائري إلى المغرب الشقيق على إثر السياسة التعسفية التي تلقاها من الاستعمار الفرنسي، وظهور شريحة جزائرية مضطهدة سميت باللاجئين الجزائريين على الحدود المغربية، وسنحاول الإجابة على الإشكالية التالية، كيف بدأت هذه الهجرة ؟ وما هي أهم أسبابها؟ وما هي الظروف التي كان يعاني منها المهجرون الجزائريون على الحدود المغربية إبان الثورة التحريرية ؟ وما هو موقف الحكومة المغربية منهم ؟ وما هي أهم المساعدات الدولية التي قدمت لهم ؟ وما هو موقف الحكومة الفرنسية من كل ذلك؟ .

أ ـ الهجرة الجزائرية إلى المغرب قبل سنة 1954:

لقد عرف الشعب الجزائري هجرة إجبارية إلى المغرب على اثر الاستيطان الفرنسي للجزائر، إذ عان خلال فترة الاحتلال ظروفا سيئة جراء النهب المنظم وإرهاقه بالضرائب الكثيرة والغرامات المالية المختلفة، وسلب أراضيه الصالحة للزراعة، وطرده إلى المناطق القاحلة فصارت الجزائر تعيش مجاعة دائمة بعدما كانت تعد من أكبر الدول إنتاجا للحبوب في حوض البحر الأبيض المتوسط. وحتى يزيد الاستعمار الفرنسي في تقييد واضطهاد الجزائريين وتفكيك وحدتهم الاجتماعية والاقتصادية سن سلسلة من القوانين التي تحقق له ذلك نذكر منها : القانون الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين الصادر في جويلية 1865م والذي ينص على اعتبار كل

الجزائريين رعايا فرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية وعلى كل من يرغب في الحصول على المواطنة الفرنسية أن يتخلى عن أحواله الشخصية الإسلامية ويصبح خاضعا للقانون المدني الفرنسي. وكذلك قانون الأهالي الصادر مباشرة بعد إخماد ثورة المقراني سنة 1871م. وكذلك قانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1912م الهادف إلى إقحام الجزائريين في حروب وسياسة فرنسا الاستعمارية إذ اعتمد الجيش الفرنسي و قادته إستراتجية الحرب الشاملة في تعاملهم مع الشعب الجزائري ، وكان الهدف المنشود من راء هذه الإستراتيجية الإسراع في القضاء على مقاومة الشعب الجزائري وإبادته وطمس معالمه . إذ يعترف أحد القادة العسكريين الفرنسيين في واحد من تقاريره، قائلا :" إننا دمرنا تدميرا كاملا جميع القرى والأشجار والحقول . والخسائر التي ألحقتها فرقتنا بأولئك السكان لا تقدر. إذا تساءل البعض ، هل كان عملنا خيرا أو شرا ؟ فإني أجيبهم بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لإخضاع السكان و حملهم على الرحيل..." [1].

إن كل هذا دفع بالعديد من الجزائريين إلى مغادرة وطنهم و الهجرة إلى الخارج، فاختار العديد من الجزائريين المنفى إلى المغرب رافعين راية الإسلام، حيث كانوا من بين الذين رافقوا الأمير عبد القادر في منفاه إلى المغرب المسلم بدلا من أن يخضعوا إلى حكم كافر، كان ذلك ما بين سنتي 1843 و1844. جاؤوا أساسا من وهران، تلمسان، ندرومة ومعسكر.

كما اختارت بعض العائلات الجزائرية الهجرة إلى شرق المغرب سنة 1845، ذكر منها: عائلة بن عامر من منطقتي تلمسان وبلعباس، وعائلة هاشم (المنحدر منها الأمير عبد القادر بن محي الدين) من منطقة معسكر، وقبيلة أولاد النار، وهميان قرابة[2]، وشكلوا الهجرة الكبرى إلى المغرب بما يقدر بـ 25.000 مهاجر لاجئ و 1200 خيمة، جاؤوا بقطعانهم، وتمركزوا في البداية في شرق المغرب، ولما كانت هذه المنطقة فقيرة لا تستوعب كثافتهم زحفوا نحو منطقة فاس وبعضهم الآخر إلى رحارب (Rharb)....[3]

وفي سنة 1907، كان اللاجئون الجزائريون يمثلون 5/1 سكان مدينة وجدة التي تضم 6000 ساكنا. أما بين سنتي 1910 و1911 فقد بلغ عددهم 1500 لاجئ.

ومهما تكن الأرقام فإنهم اندمجوا مع سكان المغرب، وتحصل عدد كبير من العائلات الجزائرية على الجنسية المغربية، مثل: عائلة بن منصور، عائلة عبد الغاني، و عائلة أولاد سدولي.[4]

ب ـ اللاجئون الجزائريون في المغرب بعد اندلاع الثورة الجزائرية:

1 ـ أسباب الهجرة:

مع تطور أحداث الثورة الجزائرية، واستمرار بطش السياسة الاستعمارية الفرنسية للشعب الجزائري، وتطبيقا للسياسة المعتمدة على مبدأ "تجفيف حوض الماء ليختنق السمك" متفطنة لمقولة ماوتسي تونغ الشهيرة، أقامت القوات الفرنسية المناطق المحرمة التي تعتبر نموذجا من نماذج سياسة التطويق وشد الخناق على الثورة التحريرية، من خلال الترحيل الإجباري للشعب القاطن بالأماكن الإستراتيجية لجيش التحرير الجزائري في الجبال و الغابات والمناطق التي تمتاز بالتضاريس الوعرة، ويصعب على الجيش الفرنسي مراقبتها والسيطرة عليها. وقد منع الإقامة فيها أو عبورها وبذلك تسهل عملية الإشراف عليها و مراقبتها.و قد شملت هذه المناطق، مناطق الحدود الجزائرية- المغربية.ثم قامت القوات الفرنسية بإخلاء المناطق المحرمة من السكان الذين جمعتهم في المحتشدات وحاولت عزل الشعب الجزائري عن ثورته. فكان ما يزيد عن 2500 محتشدا في كل أنحاء البلاد[5] هجر إليها جيش الاحتلال الشعب الجزائري بالجملة وبعشرات الآلاف، إذ ادعت فرنسا أن الشعب كان يقدم المساعدة للثورة مرغما، فقامت بإجلاء السكان من قراهم بعد حرقها وإرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم والتجمع في محتشدات تنعدم فيها أدنى شروط الحياة فكان أزيد من نصف سكان الأرياف الجزائرية ممن أجبروا على مغادرة سكناهم وأماكن عملهم.[6]

ففي شهر جانفي لسنة 1959، تم نقل 000 80 نسمة من المناطق المحرمة حيث كانوا يسكنون إلى المحتشدات، وخلال شهري ماي و جوان من نفس السنة أضيف ما يزيد عن 000 100 نسمة من المحتشدين إلى 000 275 نسمة من سكان الريف الجزائري لمقاطعة تلمسان و000 20 إلى 000 80 نسمة ريفيين أضيفوا إلى ناحية معسكر (باليكو) ضمن عملية التاج.

وفي شهر مارس سنة 1960، ومع انطلاق عملية الأحجار الكريمة، تزايد عدد المحتشدين إلى ما يقارب مليون و ثمانمائة ألف نسمة في مراكز التجمع منها خمس مئة ألف نسمة في منطقة وهران[7].

ودائما وضمن إستراتيجية فصل الثورة التحريرية عن قواعدها الخلفية أقامت القوات الاستعمارية خط موريس المكهرب على الحدود الجزائرية التونسية على طول 460 كلم على طول السكة الحديدية الرابط بين تبسة وعنابة إلى نقرين ثم يمتد نحو الصحراء وعلى طول الحدود الجزائرية المغربية بحوالي 720 كلم من مرسى العربي بن مهيدي إلى بشار، كما تتوفر أرضيتها على شبكة من الألغام تتراوح حتى نهاية 1957 ما بين 800 و900 ألف لغم بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كلم.[8]

ولإقامة ذلك كان لابد من إخلاء آلاف من الكيلومترات المربعة، كانت نتيجة تهجير عشرات الآلاف من أفراد الشعب الجزائري وفقدانهم لأراضيهم وقطعانهم وكل ممتلكاتهم.

لقد عرف الجزائريون نزوحا هائلا يقدر بنحو 120.000[9] لاجئ على الحدود المغربية إبان الثورة التحريرية، حيث كانت المغرب حديثة الاستقلال، إذ لم تتحصل على استقلالها إلا في مارس 1956 بعد عودة محمد الخامس من منفاه.

وكانت أغلبية هؤلاء اللاجئين من الفقراء والمعدومين، تمركزوا في المغرب على ضفة البحر الأبيض المتوسط، والسهول العليا وكذلك الصحراء ولكن غير بعيدين على الحدود الجزائرية.

2 ـ تمركز اللاجئين في المغرب[10]:

لقد تم استقبال اللاجئين الجزائريين الأقل بؤسا والذين جاؤوا من مدينتي وهران وتلمسان ـ بالخصوص ـ من طرف بعض العائلات الجزائرية التي كانت مستقرة في المغرب من قبل (خاصة في شرق المغرب)، أما البعض الآخر فقد تم استقبالهم من طرف أقارب جزائريين لهم الجنسية المغربية.

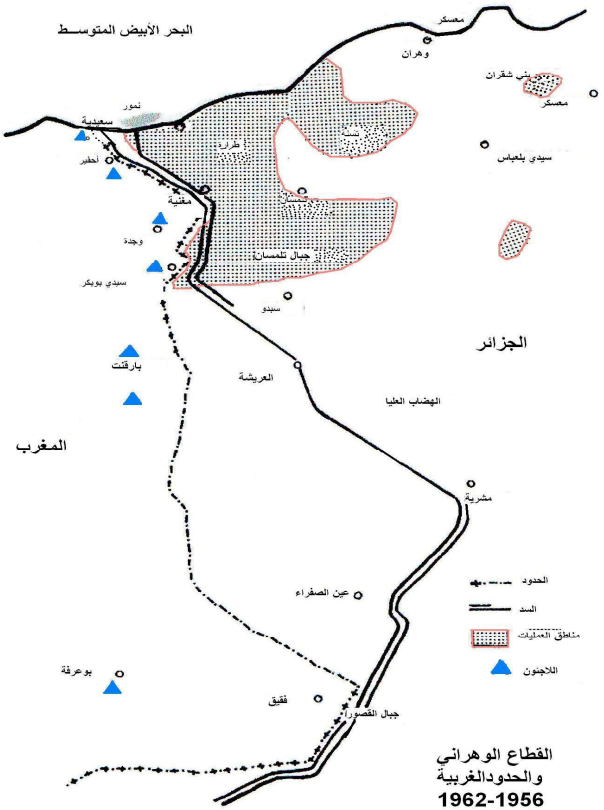

مصدر الخريطة: François Chevaldonné et Paul Moity, « Cent Mille Réfugiés, 1955-1962 : un exode algérien à la frontière ouest »

لقد استقبلت مدينة وجدة لوحدها والتي كانت تضم 100.000 ساكنا في ذلك الوقت، نحو 43.000 لاجئ جزائري في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات (من 1955 إلى 1957).

كان المشردون الجزائريون يعيشون في خيم واعتبروا أن حالتهم لن تطول، ولكن للأسف دام ذلك أكثر من ستة سنوات، بطالة مجبرة طول

الوقت، الاعتماد الكامل على المساعدات الأجنبية، وضع معيشي سيء... إلخ، فسكنوا أكواخا من الصفيح والحلفاء، وخيما صنعوها بجلود الجمال وأخرى تحصلوا عليها من المعونات الدولية، وبيوتا قديمة مهجورة (قوربي)، أعادوا تعميرها. كما كانت الكهوف مأوى لهم خاصة في الأيام الأولى.

أما في الجنوب فقد تمركزا قرب بوعرفة حيث كان المناخ صحراويا جافا قاسيا جدا عليهم، دفعهم لبناء مساكن متواضعة جدا بسواعدهم من القرميد المطلي بالجير الأبيض كي يقيهم من حر الشمس.[11]

وكانت غالبيتهم من السكان العاديين: مزارعين، تجار، حرفيين، بسطاء، وشكلت نسبة 70% من المشردين الجزائريين من الشيوخ واليتامى والأرامل الذين فقدوا آباءهم أو أزواجهم بالاستشهاد أو بالسجن من طرف الاستعمار الفرنسي.

لقد فروا من بطش السياسة الاستعمارية الفرنسية في الغرب الجزائري، خاصة في مدينة وهران (نهاية 1955 وبداية 1956)، من العمليات العسكرية المتمثلة أساسا في سياسة الأرض المحروقة والقصف، الرقابة والتوقيف، والتفتيش، فكانوا يهددون بالقتل أو الحرق داخل منازلهم إن لم يتركوها ويهاجروا.

ففي فيفري سنة 1956، تم قنبلة منطقة (بني سنوس) (غرب جبال تلمسان) وسجل تدفق 8000 لاجئ جزائري على منطقة (سيدي بوبكر) الغربية في فترة لا تتعدى اليومين.

ولما أعلنت غرب منطقة (طرارة) منطقة محرمة من طرف القوات الاستعمارية لجأ 13 ألف لاجئ إلى منطقة (أحفير) المغربية على وادي قيس.[12]

وقد حددت جبهة التحرير عددهم بنحو 49.000 لاجئ سنة 1957، في حين قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عددهم بنحو 40.000 في نفس السنة. تمركزوا بالأساس على طول الشريط الحدودي الفاصل بين الجزائر والمغرب في كل من سعيدية، أحفير، بركان، وجدة، بوبكر، بوعرفة، برقانت (Berguent)، تندرارة وفقيق.[13]

ولكن ومنذ صيف نفس السنة ازداد تدفقهم إلى المغرب موازاة مع إنشاء وتوسيع المناطق المحرمة[14] التي تنضوي تحت الإستراتيجية الاستعمارية للقضاء على جيش التحرير الوطني.

3 ـ كيف تم تنظيمهم؟

لقد تدفق اللاجئون الجزائريون بأعداد هائلة على الحدود المغربية نتيجة الأعمال القمعية الفرنسية ضدهم (كما ذكرنا سابقا)، لكن دون وجود أي هيكل لاستقبالهم إذ يكاد يكون من المستحيل تلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحا. ولم ينتظروا في البداية أن يكونوا عبئا على جبهة التحرير الوطني ولا على الحكومة المغربية الفتية، وحاولوا أن يعملوا ما في وسعهم من أجل الاعتماد على أنفسهم، فعملوا على تربية المواشي التي جلبوها معهم وبنوا لأنفسهم المساكن، وجمعوا الحلفاء، وبحثوا عن الماء على عدة كيلومترات من السهوب الجافة، وبالرغم من ذلك كانت معاناتهم كبيرة، وحياتهم شاقة.

ومع نهاية سنة 1955 وبداية سنة 1956، قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء لجان محلية من أجل استقبالهم على طول الحدود المغربية – الجزائرية، وقدمت لهم بعض المساعدات المتمثلة أساسا في مواد التموين، والألبسة وبعض الأفرشة والأغطية... التي كانت قد جمعت من الأيام التضامنية مع الشعب الجزائري في بعض البلدان الشقيقة كمصر مثلا، التي قدمت مبلغا لا يقل عن 170.000 جنيه مصري في أكتوبر سنة 1957 بمناسبة اليوم التضامني مع الثورة الجزائرية.[15]

وقد عرفت سنة 1958 تنظيما للاجئين عبر مكتب اللاجئين الذي يعتبر أحد الفروع الهامة لنشاط جبهة التحرير في وجدة (شارع شارل أومبروزيني "Charles Ambrosini") الذي كان على رأسه المناضل ولد بابا المسؤول الأول أمام سي الطاهر القائد السياسي والعسكري لجبهة التحرير في المغرب.

ويتضمن هذا المكتب بدوره ثلاثة أقسام:

أ ـ القسم الاجتماعي: الذي يجمع المعلومات حول جذور اللاجئين وسبب لجوئهم إلى المغرب، انتماءاتهم السياسية، طبيعة وقيمة ما تركوه في وطنهم.

ب ـ قسم المؤونة والمنح: يقوم بتوزيع المؤن والمساعدات المالية على اللاجئين من خلال ما تجمعه جبهة التحرير الوطني من تبرعات الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة. كان متواجدا بقرية قودان (Kouddane).

ج ـ قسم الشبيبة والتعليم: في منطقة الرجل (Rjel) أو بازة (Baza) الذي يهتم بفتح المدارس القرآنية في جميع المناطق التي يتجمع فيها اللاجئون.

كما أنشأ في وجدة كذلك، فرع للصحة تابع للهلال الأحمر الجزائري يسير من طرف الدكتور هدام وكان يعتني مجانا باللاجئين ويقدم لهم الأدوية اللازمة.[16]

ومنذ نهاية سنة 1960، بدأت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني تتحكم بحركة اللاجئين الجزائريين في المنفى بمساعدة الحكومة المغربية، بحيث كانت جبهة التحرير الوطني متواجدة في المغرب في كل من لراش، خميسات، كبداني، وأساسا في الناضور ووجدة. (17)

ولما كان نصف هؤلاء اللاجئين دون سن 15 سنة، كان ذلك يتطلب تعليمهم، وشكلت مهمة التعليم أولوية هامة داخل مراكز اللاجئين، لكن الوسائل في هذا الميدان كانت جد محدودة، فكانت اللوحة هي الوسيلة الوحيدة لتعليم الأطفال والخيمة هي المكان الوحيد لذلك.

أما في القرى المغربية الصغيرة ضواحي المدن الكبرى، فكانت الأحوال أحسن بكثير، حيث أستقبل بعض اللاجئين في مدارس مغربية ـ بحسب الإمكانات ـ كما قامت جبهة التحرير الوطني في هذا المجال، بفتح بعض المنشآت التعليمية البسيطة. ففي وجدة ـ على سبيل المثال ـ ومنذ بداية سنة 1961، أنشأت 31 قسما تضم 790 تلميذا يشرف عليهم جزائريون من اللاجئين أنفسهم وبعضا من المتطوعين الأوروبيين، وكان التعليم باللغتين العربية والفرنسية. (18)

4 ـ عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب:

لقد حددت الإحصاءات المغربية لسنة 1958 عدد اللاجئين الجزائريين بالمغرب بنحو 75.000 لاجئ و 34.000 طفل لكن السفارة الفرنسية والقنصلية العامة في وجدة تقلل هذا العدد بكثير وتقدره ما بين 20 و25 ألف لاجئ.

كما قدرت عددهم الإحصاءات الرسمية التونسية المقدمة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1959 بـ 250.000 لاجئ في كل من المغرب وتونس أما السكرتاريا العامة الفرنسية تؤكد على 25.000 لاجئ في تونس و32.000 لاجئ بالمغرب سنة 1959. (19)

وربما يظهر الاختلاف جليا في الإحصاءات، بين الإحصاءات المغربية والتونسية وبين الإحصاءات الفرنسية التي كانت تقلص عدد اللاجئين من أجل غض النظر عن هذه الشريحة الجزائرية المشردة وعن الأعمال الاستعمارية التعسفية ضدها والعمل على عدم تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، من أجل تقليص المساعدات الإنسانية الدولية خوفا من أن يذهب جزء منها إلى جيش التحرير الجزائري وجبهته المرابض على التراب المغربي.

4 ـ اللاجئون الجزائريون والحكومة المغربية:

إن تواجد اللاجئين الجزائريين في المغرب وبأعداد هائلة ومتزايدة يوما بعد يوم كان يشكل مشكلا أساسيا بالنسبة للسلطات المغربية، هذه المشاكل تتمثل أساسا في:

أ ـ مشكل اقتصادي: لم يتمثل فقط في إطعام وإلباس نحو أزيد من 100.000 لاجئ، وإنما كذلك وضع جهاز صحي يعتني بهم، خاصة في المناطق الحدودية، حيث كان أغلبهم ـ ممن اجتازوا الحدود ـ من الجرحى أو في وضعية نفسية سيئة جراء ما تلقوه من هول التعذيب والقمع المطبق عليهم من القوات الاستعمارية.

حيث نجد أن اقتصاد الحكومة المغربية الفتية (حديثة الاستقلال) غير قادر على استيعاب هذا العدد الضخم من اللاجئين والاعتناء بهم.

ب ـ مشكل التنظيم الداخلي وكيفية إدماجهم في المحيط الاجتماعي والسياسي المغربي: كما كان على السلطات المغربية منع أي حوادث مع القوات الفرنسية واللاجئين على أراضيها.

ولحل مشاكل اللاجئين الجزائريين سعت الحكومة المغربية إلى محاولة تدويل قضيتهم بالتدخل المباشر لدى بعض المنظمات الدولية ووضع عريضة لوضعية اللاجئين الجزائريين في المغرب:

1) ـ لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

2) ـ وأخرى للمفوضية العليا للأمم المتحدة من أجل اللاجئين والعمل على الإسراع بإنشاء لجنة من أجل اللاجئين الجزائريين في "جنيف".

3) ـ وضع عريضة لدى المنظمة العالمية للصليب الأحمر عن طريق الهلال الأحمر المغربي.

4) ـ المشاركة في الندوة العالمية 19 للصليب الأحمر في نيودلهي في شهر أكتوبر 1957.

كل هذا أدى إلى عدة نتائج هامة من بينها:

ـ إرسال وفد عن كل من المنظمة العالمية للصليب الأحمر و وآخر عن المفوضية العليا للأمم المتحدة من أجل اللاجئين لدراسة وضع اللاجئين في كل من المغرب وتونس.

ـ إصدار نداء عن المنظمة العالمية للصليب الأحمر في الدورة 19 إلى كل مؤسسات الصليب والهلال الأحمر من أجل لفت أنظارهم لصالح قضية اللاجئين الجزائريين خاصة في المغرب وتونس.

ـ ثم توالت المساعدات الإنسانية لصالح اللاجئين الجزائريين من الدول الشقيقة والصديقة ومن المنظمات الإنسانية العالمية.

وقد أعطت اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للأمم المتحدة من أجل اللاجئين (التي عقدت في جنيف من 6 إلى 13 أكتوبر 1960) أثناء الدورة الرابعة لها، أهمية كبرى لدراسة قضية التوجيه العام للمساعدات الإنسانية للاجئين في تونس والمغرب، فارتفع برنامج مساعداتها من 4.700.000 دولار سنة 1959 من أجل البرامج العادية إلى 6 ملايين بالنسبة للبرامج المخصصة للاجئين الجزائريين في المغرب وتونس سنة 1960. (20)

5 ـ أهم المساعدات الإنسانية التي قدمت للاجئين الجزائريين في المغرب:

لقد قدمت عدة مساعدات إنسانية للاجئين الجزائريين في المغرب تمثلت أساسا في مواد التموين المختلفة والألبسة وبعض الأفرشة والأغطية والأدوية... قدمت أساسا من طرف المنظمات الإنسانية العالمية كالصليب الأحمر السويدي ثم الصليب الأحمر العالمي والمنظمة العالمية للاجئين IRO والمنظمة العالمية للصحة OMS وبعض النقابات والجمعيات وتضامن بعض الدول العربية خاصة مصر وبعض الدول الاشتراكية كألمانيا الشرقية، الصين، يوغسلافيا.

ففي سنة 1957، تحصل الهلال الأحمر الجزائري في طنجة على بعض المساعدات الإنسانية من الدول الأوروبية والأمريكية تمثلت في كمية معتبرة من الأدوية وزعت على المستشفيات المغربية المتاحة للحدود الجزائرية وبالخصوص مستشفى لوستو (Loustau) بوجدة. (21)

كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1958، بتوزيع ما قيمته 22 مليون طن من المواد الغذائية على اللاجئين الجزائريين في مدينة وجدة. أما الهلال الأحمر المصري فأرسل نحو 300 طن من المواد الغذائية وكمية معتبرة من الألبسة والأغطية. (22)

وخصصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف مبلغ 50.000 فرنك سويسري في شهر جانفي 1958 للاجئين في وجدة وزعت عليهم تحت أنظار المفوضية العامة للصليب الأحمر الفرنسي في دار السلام بالمغرب. (23)

من جانب آخر، أنشأت مجموعة الدول الآفرو ـ آسيوية "اللجنة الدائمة من أجل متابعة القضية الجزائرية"، التي دعت 47 دولة من أجل جمع السلاح، المال، الغذاء، اللباس والأدوية من أجل الجزائريين.[24]

ويؤكد حربي أنه وحتى نهاية الثورة الجزائرية كانت أغلب المساعدات التي كانت توجه للاجئين الجزائريين أمريكية.

فحسب ما رصده في الوثائق الفرنسية، فقد قدرت المساعدات الأمريكية المقدمة للاجئين الجزائريين في سنة 1960 نحو 1.550.00 دولار. كما تم إنشاء مستشفى في وجدة بعتاد أمريكي[25].

وبعد تأسيس الجمعية اليابانية ـ الشمال إفريقية في طوكيو سبتمبر سنة 1960 المسيرة من طرف بعض الشخصيات من الحزب الليبرالي الديمقراطي مثل: طوكوسا بورة دان وطوكوراتو كيمورة. سمحت الحكومة اليابانية بإنشاء "لجنة المساعدة للجزائر" في جويلية سنة 1961، تحت إشراف الصليب الأحمر الياباني وقدمت مجموعة من المساعدات قدرت بـ 50 000 دولار من اللباس والغذاء.[26]

وكان حزب الاستقلال المغربي في طليعة المساعدين للثورة الجزائرية إذ عمل على تنظيم الحملات الدعائية وجمع التبرعات لصالح جبهة التحرير الوطني، كما منح المغرب الإقامة لعدة منشآت تابعة لجبهة التحرير الوطني منها فرع الهلال الأحمر الجزائري بمدينة طنجة.[27]

ولم تسلم هذه المساعدات من الحجز الفرنسي لها إذ قامت الحكومة الفرنسية (حكومة ديبري) بتوقيف وحجز« باخرة التضامن Bateau de la » (Solidarité) التي أرسلت للاجئين من طرف الإغاثة الشعبية.[28]

وفي إطار أن لا تذهب هذه المساعدات إلى جيش التحرير الجزائري وجبهته على التراب المغربي قامت السلطات الفرنسية بتنصيب السيدة ميشلي (Michelli) المفوضة المؤقتة للصليب الأحمر السويسري في وجدة من أجل مراقبة توزيع المساعدات الإنسانية ومن أجل تثبيط دور جبهة التحرير الوطني في ذلك.[29]

خـــاتمة

لقد طبق الاستعمار الفرنسي سياسته البشعة على الجزائر منذ احتلالها عام 1830، بدأ من اعتبارها جزءاً من أرض فرنسا الأم عام 1848 . وتسببت سياسته في تهجير الآلاف من الجزائريين وظهور مأساة اللاجئين على الحدود الجزائرية المغربية بأعداد هائلة تفوق مئة ألف لاجئ، وقد عانت هذه

الشريحة المضطهدة من طرف الاستعمار الفرنسي ظروفا قاسية وشكلت عبء على الحكومة المغربية الفتية مما دفع بهذه الأخيرة إلى الاستنجاد بالمنظمات الإنسانية من أجل لفت أنظار العالم إلى القضية الجزائرية ومساعدة الشعب الجزائري على تقرير مصيره .

الهوامش:

(1) ـ في موضوع السياسة الاستعمارية في الجزائر ،طالع: أندريه جوليان: إفريقيا الشمالية تسير ـ القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية ، تعريب المنجي سليم وآخرون الجزائر ، م.ن.ك 1976 وكذلك : شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2، 1982 و : سيف الإسلام الزبير، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر ، الجزائر ، 1988.

(2)- Mimoun Aziza, « L'immigration algérienne au Maroc à l'époque coloniale », Albayane, 5/28/2006, p11

(3)- François Chevaldonné et Paul Moity, « Cent Mille Réfugiés, 1955-1962 : un exode algérien à la frontière ouest », (exposition et brochure sont en diffusion depuis le 3 mars 2003 (1ère ouverture au public: Maison méditerranéenne des Sciences de l'Homme, Aix-en-Provence).

(4)- Mimoun , op.cit.p12

(5) ـ انظر: يحي بوعزيز ،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ط1،الجزائر،دار البعث للطباعة، الجزائر،ص392. وكذلك:

-P. Eveno, J. Planchais, La guerre d'Algérie, Edition Laphomic Alger, 1990, P.223

(6) ـ بلغت نسبة المحتشدات سنة 1960 بالنسبة للغرب الجزائري ما يلي: نمور 98٪، بني صاف 37٪ ، تلمسان 25٪ ، سبدو 63٪ ، طلاق 36٪ ، مشرية 100٪ ، عين الصفرة 44٪.

(7) ـ أحسن بومالي،"مراكز الموت البطئ وصمة عار في جبين فرنسا"،مجلة المصادر،العدد8،المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار ،الجزائر،ماي2003،ص51.

(8) ـ أنظر: **- Hartmut Elsenhans, La guerre d'Algérie 1954-1962,P 469**

وكذلك:

ـ الغالي، غربي، " نماذج عن سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية" ، سلسلة ملتقيات، م.و.د.و في ثورة أول نوفمبر، ص 37.

(9) ـ وبنحو 175.000 لاجئ في تونس .

(10) ـ أنظر الخريطة المرفقة :القطاع الوهراني والحدود المغربية1956-1962

(11) ـ انظر: **F. Chevaldonné et P. Moity, op.cit.**

(12)-IBID

(13)-Archives Quai d'Orsay, Ministère des Affaires Etrangère,Série :Maroc1956-1968,Sous série :réfugiés algériens,Carton N°87, Une lettre de la Comité International de la Croix Rouge et de la Ligue des Sociétés de la

Croix Rouge Aux Comités Centraux des Sociétés Nationales de la Croix Rouge, 10 décembre 1957.

(14) ـ هي عبارة عن مناطق على شكل ميدان رمي لتسهيل رقابة القوات الفرنسية، مهجورة من السكان وقد أنشأت على المناطق الإستراتيجية لجيش التحرير الوطني لتجبره إما على التخلي عنها أو الدخول في مواجهة مع القوات الاستعمارية.

(15)- Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, CASA Edition Alger, 2003, P. 572.

(16)- Archives Quai d'Orsay, M.A.E.,Série: Maroc 1956-1968,Sous série : réfugiés algériens,Carton N°87, Lettre N° 2.I04, le 26/11/1958, de Mr H. de Bourdeille Consul Général de France à Oujda à Mr l'Ambassadeur de France, Le problème des réfugiés algériens dans l'Oriental.

(17)-G. Meynier, po.cit, P. 562.

(18)- F. Chevaldonné et P. Moity, op.cit.

(19)- Archives Quai d'Orsay, M.A.E., Série: Maroc1956-1968, Sous série : réfugiés algériens, Carton N°87, Au Sujet des Réfugiés Algériens au Maroc,(Extrait de la synthèse mensuelle du Consulat Général de France à Fès- septembre 1960).

(20)- Archives Quai d'Orsay, M.A.E., Série: Maroc1956-1968, Sous série : réfugiés algériens, Carton N°87 Note: Session du Haut Commissariat pour les réfugiés, 14 octobre 1960.

(21)- Archives Quai d'Orsay, M.A.E., Série: Maroc1956-1968, Sous série : réfugiés algériens, Carton N°87, Note sur les Français d'Algérie repliés au Maroc 14, janvier 1959.

(22)- Archives Quai d'Orsay, M.A.E., Série: Maroc1956-1968, Sous série : réfugiés algériens, Carton N°87, Lettre N° 0236,de M. Alexandre PARODI ambassadeur de France Envoyé Exceptionnel de la république Française au Maroc à son Excellence Monsieur Christian PINEAU Ministre des Affaires Etrangères Direction générale des AFFAIRES Marocaines et Tunisiennes le 25/01/1958

(23)- Archives Quai d'Orsay, M.A.E., Série: Maroc1956-1968, Sous série : réfugiés algériens, Carton N°87, Note de 16 août 1957, le Maroc et le problème algérien.

(24)-G. Mynier, op.cit, p 580.

(25)- Ibid, p 594.

(26)- Ibid, p 603.

(27)- Ibid, p 559.

(28)- F. Chevaldonné et P. Moity, op.cit .

(29)- Archives Quai d'Orsay , M.A.E., Série: Maroc1956-1968,Sous série : réfugiés algériens,Carton N°87 Télégramme en claire par valise, Oujda, le 23/01/1958.

Et: Lettre N° 303,Le 12/02/58, de H.de Bourdeille Consul Général de France à Oujda à Alexandre Parodi Ambassadeur de France Envoyé Exceptionnel de la République Française au Maroc.

ملغاة